والخطاب بل بمجموع الفعل معها دال على مجموع المعنى وكذا نحو الف فاعل
وعلى هذا فطلب الوجه الواضح لعدم استقلال حروف المضارعة
ونحوها بالدلالة بخلاف نحو اللام في الاسماء انتهى واقول الوجه
الواضح ان ما كان من حروف المعاني لا يعد زائدا الا اذا نزل منزلة
الجزء بان حله الاعراب كالتاء في مسلمة او تخطاه العامل كحرف المضارعة
قوله واسع زيادة بلا قيد يثبت الخ قال ابن هشام العشند
اشارة الى ما ذكره في حروف سالتمونيها ولما ما فهمه قوله واحكم
بتاصيل حروف سمسم من وجوب دعوى الزيادة والحكم بها في غير
ذلك من ذي التكرار الا في باب سد ومد لما فهمه قوله وليس ان في
من ثلاثي يرى فابل بتضعيف ان الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة
فلا يكون احد المضعفين زائدا في سد ومد ورب وبر ومد والحجة
في قوله ان لم تبين حجة منحصرة في امور احدها سقوط الحرف
كسقوط النون من حنظل في قولهم خظب الابل الثاني لزوم عدم
النظير بتقدير الاصالة كنرجس وتنقل والثالث ثبوت الزيادة
في الكلمة على احدى كفتيها كتنقل

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله لا يثبت الا اذا ابتدي به فاما قوله
الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل
فضرورة وابدال الهمزة في قوله ابتدي ياء قياسيا كما في ما به اذا قيل
مبه ثم سكن الفعل تخفيفا للحركة البنائية كقراءة من قرا ما بقي من
الربا قوله وهو لفعل ماض فاما قوله
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
فضرورة حسنة لكونها في ابتدا المصنف ذكاتها في ابتدا النطق قوله
وكذا امر الثلاثي اي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا كما يستفاد من
قوله كاخشى الخ بناء على جعله قيدا لا محض تمثيل ويستثنى خذ وكل
ومر فان تحرك ثاني مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل ولو سكن تقديرا

كم

كقم من يقوم فان القياس ان يكون الامر منهما اوخذ واوكل واومر كاوجل
من ياجل لكنهم استثقلوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتدا بالساكن وهو
حذف غير قياسي وهو واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه اكثر استعمالا
قاله السعد فان قلت لم فصلت في امر الثلاثي واطلقت في امر
ما زاد على اربعة كما تقدم قلت لعله بالاستقرا لا يكون ثاني
المضارع متحركا فيه بل هو ابتدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل دايما
واعلم ان همزة الوصل في الامر مكسورة ان كانت عين مضارعه
مكسورة كاضرب او مفتوحة كاعلم ومضمومة ان كانت عين مضارعه
مضمومة كانصر ولا تكون مفتوحة ابدا واما اكرم فليس من الثلاثي
بل من الرباعي وقد جاء على الاصل المرفوض فان اصل يكرم يأكرم قال
فانه اهل لان يوكرما تنبيه قال الرضي في شرح الشافية
وانما جاز تسكين اوايل الافعال لما ذكرنا من قوة تصرفها فانها تجوزوا تصرفها
على الوجه الابعد ايضا اعني سكون الاوايل وخصوا ذلك بما مضيه
على اربعة او اكثر دون الثلاثي لان الخفة بالتقليل اولى واما في الامر
من الثلاثي فلكونه ماخوذا من المضارع الواجب تسكين فايه لئلا يجتمع
اربع متحركات في كلمة وانما لم تكن عينه لانها لمعرفة الاوزان واما اللام
فللاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي فلو سكن لاحتجت
الى همزة الوصل فتزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في امر المخاطب
للتخفيف لكونه اكثر استعمالا من امر الغايب احتيج في الابتدا الى همزة الوصل
والحقوا الافعال التي اوايلها همزة وصل مصادرها وان كانت المصادر
اصول الافعال في الاشتقاق على الصحيح لانها في التصرف والاعتلال
فروع الافعال كما تبين في باب الاعلال واما اسما الفاعل والمفعول
فانها سقطت من اوايلها همزة الوصل وان كان من الاسما التابعة في
الاعلال للفعل لتصيير المتقدمة على الساكن لما سقطت في المضارع لتقدم
حرف المضارعة قوله وفي اسم قال ابن هشام امثلة سمو وسمو اما
حال الفا في الحركة فلقولهم سم وسم واما السكون في العين فلانه الاصل

Copyright © King Saud University